

ان يكون المراد من العندية انه تعالى يخص كل احد بوقت معين بمشيئته الازلية وارادته السرمدية وعيدكماء الاسلام انه تعالى وضع اسبابا كلية اودع فيها قوه وقدره وحركتها بحيث يلزم من حركاتها المقدرة بالمقادير المحصورة احوال جزئية متعينة ومناسبات مخصوصه مقدرة وتدخل في هذه الابه افعال العباد واحوالهم وخواطهم وهو من ادل الدليل على بطلان قول المعتزلة ولكن كتبه بالوصف لا بالحكم يعني كتب في اللوح المحفوظ كل شئ بما وصفه من الحسن والقبح والطول والعرض والضعف والقوة والقله والكثرة والخفة والثقلة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والطاعة والمعصية والارادة والقدرة والكتب وغير ذلك من الصفات والاحوال والاطلاق ولم يكتب فيه شئاً مجرداً بالحكم بوقوعه بلا وصف ولا سبب مثلاً لم يكتب فيه ليكن زيد مؤمناً ليكن عمر كافراً ولو كتبت كذلك لكان زيد مجبوراً على الايمان وعمر مجبوراً على الكفر لان ما حكم الله تعالى بوقوعه فهو يقع البته والله يحكم لا معقب محكمه ولكن كتب فيه ان زيداً يكون مؤمناً باختياره وقدرته ويريد الايمان ولا يريد الكفر وكتب فيه ان عمر وا يكون كافراً باختياره

كل شئ في اللوح المحفوظ

في الازل لا شيئاً قبل وقوعها والحال انه تعالى هو الذي قدر الاشياء وقضاها وقدر الاشياء وقضاها لا يكون لا قبل وقوعها والقضاء والقدر لا يكون الا مع العلم **احسن** **لان معنى التقدير في اللغة جعل الشئ على مقدار غيره يقال قدر هذا الشئ بهذا اى جعله على مقداره وقدر الله الاقوال اى جعلها على مقدار الكفاية ثم لم يفسر التقدير بالقضاء فيقال قضى الله عليه وقدره اى جعله على مقدار ما يفتخر به الخلق وقيل في معنى قدرنا كتبنا **قال الزجاج** معنى قدرنا قدرنا وقيل قضينا واكمل مقارب والقضاء الحكم المجرم كذا في التفسير الكبير **قال القاضى في تفسير سورة النجم** واصل القضاء اتمام الشئ قولاً لقوله تعالى وقضى ربك اوفعلاً لقوله تعالى قضاهن سبع سموات واطلق على تعلق الارادة الالهية بوجود الشئ من حيث انه بوجبه ولا يكون في الدنيا والاخرة شئ من الجواهر والاعراض الا بمشيئته وتعليه وقضائه وقدره وكتبه في اللوح المحفوظ **قال الامام الرازى** في تفسير سورة الرعد علم ان قوله تعالى وكل شئ عندى بمقدار يحتمل ان يكون المراد من العندية العلم ومعناه انه تعالى يعلم كيفية كل شئ وكيفية على الوجه المضطرب كما كان الامر كذلك امتنع وقوع التغيير في تلك المعلومات ويحتمل**